الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء 10 ذو القعدة 1426 هـ 13 ديسمبر 2005 العدد 9877

السعودية تقر ميزانية عالية بقيمة 89.3 مليار دولار للعام المقبل

الملك عبد الله مؤكدا للوزراء: لا يوجد عذر وآمل منكم تنفيذ ما جاء في هذه الخطة بأسرع وقت

موازنة الحكومة السعودية للعام الهجري 1426-1427

ألف مليون ريال

الإيرادات	390	المصروفات	335

القطاع	المخصص
برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع المعتمدة	126
التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة	87.3
الصحة والتنمية الاجتماعية	
الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية	31
رفع المخصص لمشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق السعودية	10
قطاع الخدمات البلدية	13.4
مخصصات قطاع النقل والاتصالات	11.5
قطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية	22.5
صناديق التنمية	
زيادة رأس مال صندوق التنمية العقارية	9
زيادة رأس مال بنك التسليف السعودي	3
زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية	13
حجم الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 1426/1425	1.1 (تريليون ريال)

(الشرق الأوسط)

الرياض: زيد بن كمي

أقر مجلس الوزراء السعودي، الذي ترأسه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، أمس الموازنة الجديدة للسعودية للسنة المالية المقبلة 1426/1427، إذ قدرت الدولة الإيرادات العامة العام المقبل بنحو 390 مليار ريال (104 مليارات دولار)، فيما حددت النفقات بنحو 335 مليار ريال (89.3 مليار دولار)، متوقعة تحقيق فائض يبلغ 55 مليار ريال (14.6 مليار دولار).

وأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في خطاب

وجهه
للمواطنين، ان ميزانية العام المقبل يبلغ حجمها 335 مليار ريال (89.3 مليار دولار)، وهي أعلى ميزانية شهدتها السعودية. مضيفاً بقوله «لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة، مواصلة الإسراع بإتمام البرامج والمشاريع التنموية، خاصة التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع استمرار العمل على تخفيض حجم الدين العام الذي - بفضل الله - تمكنا من تسديد جزء كبير منه، بحيث وصل الى 475 مليار ريال (126.6 مليار دولار).

وشدد خادم الحرمين الشريفين على جميع الوزراء بسرعة تنفيذ ما جاء في الميزانية، إذ أوضح الدكتور إياد مدني وزير الثقافة والإعلام، ان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله خاطب أعضاء مجلس الوزراء قائلاً: «أيها الأخوة.. المهم السرعة لأنه الآن لا يوجد عذر.. الآن ولله الحمد الخيرات كثيرة ولم يبق إلا التنفيذ. آمل منكم جميعا تنفيذ ما جاء في هذه الخطة بأسرع وقت ممكن. وأتمنى لكم التوفيق. وأتمنى لهذا البلد النجاح والأمن والأمان وللشعب السعودي الوفي كل ما يتطلع إليه، أشكركم وأرجوكم مرة ثانية الإسراع في تنفيذ ما جاء في الميزانية». وبين خادم الحرمين الشريفين أنه امتداداً لما تم اعتماده في الأعوام المالية الأخيرة، فقد تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع عديدة بلغت التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي 126 مليار ريال (33.6 مليار دولار)، وإيماناً منا بأهمية رفع مستوى تعليم وتدريب أبنائنا وبناتنا، لتمكينهم من المساهمة في مواصلة بناء وطننا الغالي والمحافظة على مكتسباته، فقد اعتمدنا للإنفاق على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني للبنين والبنات ما نسبته 26 في المائة من اعتمادات الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد.

وزاد الملك عبد الله بقوله «لأهمية اكتساب أبنائنا لأحدث ما تم التوصل إليه في الدول المتقدمة في العلوم والمهارات الحديثة التي يحتاجها الوطن، فقد وجهنا باعتماد برنامج كبير للابتعاث في التخصصات المهمة». وبهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية وتحسين فرص التوظيف للمواطنين والمواطنات، بما يتفق مع حاجة سوق العمل، اعتمدت في الميزانية الجديدة مشاريع تعليمية وتدريبية عديدة، من أبرزها إنشاء وتجهيز حوالي 2700 مدرسة للبنين والبنات وافتتاح 3 جامعات جديدة في جازان وحائل والجوف وإنشاء مدن جامعية خاصة بها ودعم الجامعات الأخرى، بإنشاء وتجهيز 85 كلية جديدة وإنشاء 3 مستشفيات جامعية جديدة وتحسين المستشفيات الجامعية القائمة وإنشاء وتجهيز 35 منشأة تعليمية وتدريبية تقنية وفنية ومهنية. وفي إطار مواصلة العمل على الرقي بمستوى الرعاية الصحية الأولية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء وتجهيز 440 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في جميع مناطق السعودية. كما تضمنت إنشاء 24 مستشفى جديداً وتجهيز وتوسعة وتطوير المنشآت والمرافق الصحية القائمة.

وبين خادم الحرمين الشريفين أنه تضمنت هذه الميزانية اعتمادات جديدة تواكب تطوير قطاع الخدمات البلدية، تشمل مشاريع لتصريف مياه الأمطار وإنشاء العديد من الشوارع، واعتمدت مشاريع جديدة لتنفيذ عدد من السدود وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. كما تضمنت في قطاع النقل والاتصالات مشاريع لتنفيذ طرق جديدة يصل مجموع أطوالها إلى 5700 كيلومتر، وأخرى لتطوير تقنية المعلومات والخدمات الحكومية والإلكترونية. كما تضمنت الميزانية دعماً للقطاع الزراعي.

وجدد خادم الحرمين الشريفين تأكيده على سرعة تنفيذ ما جاء في الميزانية بقوله أيضاً «أذكر جميع المسؤولين بالحرص على الإسراع في تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الميزانية، وفقاً للمدد المحددة لها لتوفير الخدمات التي يحتاجها المواطن ولدفع عجلة التنمية الشاملة».

من جهته اوضح الدكتور مدني ان الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودية بين للمجلس أنه بناء على التوجيهات السامية، روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر وزيادة التركيز على الإنفاق الرأسمالي، حيث اشتملت الميزانية على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع، بإذن الله، على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار الخاص. وبين العساف انه بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي 87.3 مليار ريال، حيث تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي 24.850 مليار ريال.

واوضح أنه في مجال التعليم الفني والتدريب المهني سيستمر تنفيذ برامج تدريبية مهنية في مختلف المهن التي يحتاجها سوق العمل، بما في ذلك برنامج التدريب العسكري المهني، الجاري تنفيذه بالتعاون بين القطاعات العسكرية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، أما في قطاع الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية فبلغ ما خصص لهذا القطاع حوالي 31 مليار ريال، تضمنت مشاريع صحية جديدة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المستشفيات المنشأة حديثا وتوسعة وتحسين وتطوير وترميم بعض المنشآت والمرافق الصحية القائمة، وسترتفع نتيجة لذلك الطاقة السريرية للمستشفيات الحكومية التابعة لوزارة الصحة، بعد الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع، بنسبة 29 في المائة. وفي مجال الخدمات الاجتماعية بين العساف أن الميزانية تضمنت مشاريع جديدة لإنشاء دور للرعاية والملاحظة الاجتماعية ومراكز التأهيل ومباني لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم إمكانيات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية، لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، كما تم بناء على التوجيه الملكي، رفع المخصص لمشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق السعودية إلى 10 مليارات ريال وزيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي السنوية للأسرة 16.2 ألف إلى 28 ألف ريال.

وزاد العساف أنه بلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية 13.4 مليار ريال، فيما خصص لقطاع النقل والاتصالات 11.5 مليار ريال شملت اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب 7.8 مليار ريال، مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها على 6000 كيلومتر، إضافة إلى ما يقارب 12 ألف كيلومتر يجري تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة. كما تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة أخرى تبلغ التكاليف المقدرة لتنفيذها 1.4 مليار ريال، تشمل إنشاءات وتطوير للموانئ والخطوط الحديدية ومرافق المطارات والخدمات البريدية. وذكر وزير المالية، أن المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية والقطاعات الاقتصادية الأخرى بلغ حوالي 22.5 مليار ريال، إذ تضمنت الميزانية الجديدة مشاريع في جميع مناطق السعودية للمياه والصرف الصحي والسدود وحفر الآبار ومحطات للضخ والتنقية ومحطات تحلية للمياه تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب 13 مليار ريال، منها 5.25 مليار ريال لمشاريع تعزيز مصادر المياه وشبكات المياه وحوالي 3.5 مليار ريال لمشاريع محطات المعالجة وشبكات الصرف الصحي وما يزيد عن 4.2 مليار ريال لمشاريع محطات تحلية المياه وخطوط نقل المياه المحلاة. وفي المجال الزراعي أوضح الوزير العساف، أن الميزانية تضمنت مشاريع جديدة لإنشاء محاجر حيوانية ونباتية ومختبرات لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية والنباتية وتأمين قوارب لصيد الأسماك، وفي مجال الصناعة ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات البتروكيماوية للجبيل 2 وينبع 2 المرحلة الثانية، وإنشاء أرصفة إضافية بميناء الجبيل الصناعي بتكاليف مقدرة لتنفيذها تزيد 5 مليارات ريال، علماً بأن المساحة الإجمالية لجميع المراحل للمنطقتين الصناعيتين المشار إليهما تبلغ 87 مليون متر مربع. وحول ما يخص صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية أوضح وزير المالية، أنه بناء على التوجيهات الملكية، ستتم زيادة رأسمال كل من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي مقداره 9 مليارات ريال، ورأسمال بنك التسليف السعودي بمبلغ إضافي مقداره 3 مليارات ليصبح 6 مليارات ريال لدعم ذوي الدخل المحدود من المواطنين وأصحاب المهن والمنشآت المتوسطة والصغيرة ورأسمال صندوق التنمية الصناعية بمبلغ 13 مليار ريال ليصبح 20 مليار ريال، كما تتضمن الميزانية مبالغ لدعم برنامج إقراض الجامعات والكليات والمدارس الأهلية.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة